ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الشرق الأوسط.. أي مستقبل بعد أحداث ٢٠٢٤

ليلى نقولا

شكّل عام ٢٠٢٤ عاماً مفصلياً لمحور المقاومة، حيث تلقى ضربات كبرى تجلّت في الابادة في غزة، ثم «مجزرة البايجر» وصولاً الى اغتيال السيد حسن نصراللّه وقادة حزب اللّه، وبعدها سقوط النظام في سوريا.

لا شكّ، تمّ خلط الأوراق في الشرق الأوسط بعد التطورات العديدة التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٢٣، ولغاية نهاية عام ٢٠٢٤.

خلال هذه الفترة، تعرّض «محور المقاومة» الى ضربات عديدة أبرزها سقوط النظام في سوريا وهو ركن أساسي من أركان المحور.

لكن خلط الأوراق هذا، وتبدل موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط ليس جديداً على المنطقة، التي تعيش تحديات عديدة وتحوّلات منذ مطلع القرن العشرين حين سقطت الإمبراطورية العثمانية. وبعدها، حصلت تحوّلات عديدة فانهارت الملكيات العربية، ونشأت القومية العربية وسواها من الحركات الفكرية والايديولوجية.

وكان الحدث الأبرز الذي أدخل المنطقة في عقود من عدم الاستقرار السياسي والأمني هو نشوء «اسرائيل» عام ١٩٤٨، وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وهم الذين لم يكونوا سوى فئة قليلة جداً في مطلع القرن العشرين، لكن أعدادهم ازدادت باضطراد بنتيجة التواطؤ الدولي لتعزيز الهجرة الاستيطانية اليهودية الى أرض فلسطين التاريخية.

ومنذ ما بعد خروج البريطانيين من المنطقة في السبعينات من القرن الماضي، وإحلال النفوذ الأميركي مكانه، ساهمت الاستراتيجيات الأميركية في خلط الأوراق وبدلت ديناميكيات المنطقة والتوازنات فيها، على الشكل التالي:

- عقد الثمانينات

فاجأت التطورات والثورة الاسلامية في إيران الأميركيين في المنطقة، إذ أزاحت حليفهم الشاه لصالح حكم اسلامي يدعو أميركا «الشيطان الأكبر».

مباشرة بعد الثورة في إيران عام ١٩٧٩، بدأت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، والتي دعم الأميركيون فيها والعرب صدام حسين وذلك لاحتواء النظام الاسلامي الجديد واغراقه في حرب مدمرة يعجز معها عن تصدير ثورته الى المنطقة.

- عقد التسعينات

- بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ودخول

صدام حسين الى الكويت، أقام الأميركيون تحالفاً دولياً لتحرير الكويت، ورعوا اتفاقيات سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين وفرضوا نفوذهم الأوحد في المنطقة، وطبقوا سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران.

عاشت المنطقة خلال عقد التسعينات مرحلة استقرار نسبي، عبر التفرد الأميركي بالهيمنة الاقليمية.

- بعد ١١ ايلول ٢٠١١

حصلت احداث ١١ ايلول / سبتمبر الارهابية والتي ضربت برجي التجارة العالمية في نيويورك، فاعلن الأميركيون استراتيجية «الحرب على الإرهاب» التي كان نتيجتها حربي افغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣.

أدّت الحرب على الارهاب وسقوط نظام طالبان وصدام حسين الى فك عزلة ايران، وخروجها من سياسة الاحتواء الأميركية التي كانت مفروضة عليها لأكثر من عقدين من الزمن.

حوّل الايرانيون التهديد الأميركي – عبر التواجد في بلدين مجاورين- الى فرصة لتكريس وتوسيع نفوذهم الاقليمي، لكنها أدّت ايضاً الى تسعير الصراع السنّي الشيعي، عبر التخويف مما سمي « تشكّل الهلال الشيعي» بعدها .

مرحلة الربيع العربي

حاول الرئيس الأميركي باراك اوباما، خلط الأوراق مجدداً في الشرق الأوسط عبر دعم الثورات العربية التي تحوّلت في جزء منها الى صراع سنّي سنّي، ومحاولة لمدّ النفوذ التركي في أنحاء العالم العربي من المحيط الى الخليج.

مع بداية الربيع العربي، لاقت إيران التطورات بترحيب فأطلقت على تلك الثورات اسم «الصحوة الاسلامية»، واعتبرت أن «مبادئ الثورة الاسلامية» تنتشر في أرجاء العالم العربي.

لكن سرعان ما تبين لكل من إيران وحزب اللّه في لبنان، أن وصول الربيع العربي الى سوريا سوف يهدد محور المقاومة، وستستفيد اسرائيل من سقوط النظام في سوريا لعزل المقاومة في لبنان وقطع التواصل بينها وبين عمقها الاستراتيجي وصولاً الى العراق وايران.

الشرق الأوسط الجديد

شكّل عام ٢٠٢٤ عاماً مفصلياً لمحور المقاومة، حيث تلقى ضربات كبرى تجلّت في الابادة في غزة، ثم «مجزرة البايجر» وصولاً الى اغتيال السيد حسن نصراللّه وقادة حزب اللّه، وبعدها سقوط النظام في سوريا.

وعليه، يبدو أننا قادمون الى مرحلة جديدة كلياً في المنطقة، بدأت بعض ملامحها الدولية بالظهور، حيث ستكون الهيمنة الأميركية في المنطقة طاغية، وأقرب الى مرحلة التسعينات من القرن العشرين.

لكن التوازنات الاقليمية وخريطة النفوذ الإقليمي ما زالت تحتاج الى وقت للتبلور، خاصة أنها سترتبط الى حدٍ بعيد بمسار المفاوضات الأميركية الايرانية خلال عهد ترامب، ومستقبل المشهد السوري، والتطورات داخل اسرائيل بعد انتهاء الحرب ومدى قدرة نتنياهو واليمين المتطرف على الاحتفاظ بالسلطة.

القيم الاستراتيجية للعمليات اليمنية الأخيرة ضد أميركا و«إسرائيل»

علي ظافر

النموذج الذي يقدمه اليمن يجب أن يكون مصدر فخر للعالم العربي، إذ لا يزال في قلب المعركة من أجل الشرف العربي في فلسطين وسوريا، متحدياً القوى الكبرى التي حاولت إخضاعه.

في تطور جديد يعكس حجم التحديات التي تواجه القوات الأميركية في منطقة غرب آسيا (الشرق الأوسط)، واجهت القوات الأميركية موقفاً محرجاً إثر إسقاط طائرة حربية

في البحر. الرواية الأميركية حول الحادثة أشارت إلى أن الطائرة أسقطت بسبب «نيران صديقة»، محاولة تقديم الحادثة معزولة عن سياقها، ولأنها رواية ركيكة ومضللة فقد قوبلت بتشكيك من مراقبين أميركيين، ليظهر بيان القوات المسلحة اليمنية كاشفاً حقيقة جديدة ومؤكدة حول الواقعة.

التأكيد جاء على لسان المتحدث باسم القوات المسلحة العميد يحيى سريع، الذي كشف أن العمليات العسكرية اليمنية الأخيرة، قد نجحت في إحباط عدوان أميركي-بريطاني على اليمن، مبيّناً أن الهجوم اليمني تزامن مع عدوان جوي أميركي-بريطاني على اليمن، ففيما كانت الطائرات تقصف صنعاء، كانت الصواريخ والمسيّرات اليمنية تقصف بالتزامن حاملة الطائرات الأميركية «يو أس أس هاري أس ترومان» وعدداً من المدمرات الأميركية، وذلك باستخدام ثمانية صواريخ مجنّحة و١٧ طائرة مسيرة.

وخلال العملية، نجحت القوات اليمنية في إسقاط طائرة أميركية متطورة من طراز «أف ١٨» أميركية، ونجحت كذلك في إجبار معظم الطائرات الحربية المعادية على الانسحاب من الأجواء اليمنية إلى المياه الدولية في البحر الأحمر، كما هي حال حاملة الطائرات الأميركية «هاري أس ترومان» التي أجبرت هي الأخرى على الانسحاب إلى شمال البحر الأحمر بمحاذاة السعودية وربما أبعد. الرسالة كانت واضحة: اليمن لن يتهاون في الدفاع عن أراضيه ولن يسمح بالعدوان عليها، كما لن يتوقف عن عمليات إسناد غزة.

القيمة الاستراتيجية لعمليات الرد

قيمة ما حصل في العمليات الأخيرة مختلفة تماماً عن كل ما حصل في العمليات السابقة، على أهميتها، ذلك أن الأعداء أرسلوا طائراتهم إلى أجواء اليمن وضربوا أهدافاً مدنية، وبالتزامن، ولأول مرة، ردّ اليمن النار بالنار بعمليات مشتركة فعلت فعلها وأثرت تأثيراً كبيراً. وهذا ينسحب على العدو الإسرائيلي، إذ تصاعدت العمليات اليمنية إلى عمقه، كمّاً ونوعاً ودقة وفعالية في التأثير، وآخرها الصاروخ الذي ضرب قلب الكيان « تل أبيب» من دون أن تتمكّن طبقات الدفاع من اعتراضه.

ومن أبرز القيم الاستراتيجية التي يمكن استنتاجها من العمليات الأخيرة الآتي:

_ أن القوة اليمنية لم تعد قوة رد، بل تحوّلت إلى قوة قادرة على ردع المعتدين.

_ الهجوم المنظم الذي جمع بين الصواريخ والطائرات المسيرة جاء متزامناً وبوتيرة مؤثرة بشكل فاعل ضد القوات الأميركية والبريطانية، وهو ما يعكس تطوراً لافتاً في الاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية اليمنية.

_ العمليات العسكرية ضد «هاري أس ترومان» تمثل تحوّلاً جذرياً في مفهوم الصراع البحري على المستوى الجيوسياسي.

_ هذه العمليات تؤكد قدرة اليمن على مواجهة حاملات الطائرات الأميركية، ما يضع هذه الأساطيل في مأزق استراتيجي، خصوصاً بعد انسحاب ثلاث حاملات طائرات أميركية من منطقة العمليات وبعضها قبل أن تصل إليها.

هذا التراجع يحمل إشارات لا غبار عليها لنهاية زمن حاملات الطائرات، وربما عهد السيطرة الأميركية على البحار، وتحديداً في تلك المنطقة المشتعلة منذ عام وأكثر.

العمليات العسكرية في اتجاه عمق كيان العدو: تطور استخباري وتقني لافت

لم تكن التطورات حصراً في ما حصل في البحر، بل سجلت القوات المسلحة نجاحاً لا يقل أهمية عنه، باستهداف قلب كيان العدو بصاروخين فرط صوتيين من دون اعتراض أو حتى استشعار، وخصوصاً مع الصاروخ الذي انطلق فجراً بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على منشآت مدنية في صنعاء والحُدَيْدة.

إن العمليات العسكرية اليمنية الأخيرة أثبتت بشكل قاطع تطوّراً ملحوظاً على مستوى الاستخبارات والتكنولوجيا العسكرية. من خلال استهداف صواريخ باليستية فرط صوتية قلب «إسرائيل» في «تل أبيب»، وتجاوزت الدفاعات الجوية الإسرائيلية، يظهر أن اليمن قد أصبح قوة إقليمية رادعة تسعى لتحدي الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على المنطقة.

وفي هذا الصدد، أعرب بعض المسؤولين الإسرائيليين عن قلقهم من تطور هذه القدرات، إذ أكدت التقارير الصحفية أن اليمن قد طوّر صواريخ فرط صوتية تجاوزت سرعتها ١٢ ماخ، وهي تقنية لم تتوصل إليها حتى الولايات المتحدة.

رسائل استراتيجية واضحة

التصعيد الأخير في العمليات العسكرية اليمنية كان بمنزلة رسالة حاسمة للقوى الكبرى المعادية، مفادها أن اليمن قادر على الدفاع عن نفسه ضد أي عدوان وهو ما يترجم تأكيد السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي الجهوزية لمواجهة أي عدوان أميركي أو إسرائيلي. الرسالة التي وجّهتها القوات المسلحة اليمنية جاءت ترجمة لذلك الإعلان، وعكست ثقة كبيرة في القدرة العسكرية، وأثبتت أن اليمن ليس هدفاً سهلاً قابلاً للاستباحة متى شاء الأعداء، بل قوة عربية إسلامية قادرة على تدفيع الأعداء أثماناً باهظة مقابل عدوانهم واستمرارهم في استباحة غزة وسوريا وقبلها لبنان.

اليمن: قوة عربية رادعة

بعد عشرة أعوام من العدوان والحصار بأيدٍ عربية، خرج اليمن كالمارد أقوى من أي وقت مضى، متمسكاً بعزته وسيادته. النموذج الذي يقدمه اليمن يجب أن يكون مصدر فخر للعالم العربي، إذ لا يزال في قلب المعركة من أجل الشرف العربي في فلسطين وسوريا، متحدياً القوى الكبرى التي حاولت إخضاعه.

وقد أثبت اليمن أنه القوة الرادعة التي لا يمكن إيقافها، في وقت تراجعت بعض الدول العربية عن دعم قضايا المنطقة. ولا نبالغ إن قلنا إن اليمن بات يتربع على عرش القوة العسكرية العربية التي تحمي ولا تهدد مصالح الشعوب العربية ولا تستسلم لتهديدات الخارج.

الخلاصة التي يجب أن نصل إليها أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» في مأزق استراتيجي كبير، فمع تطور قدرات اليمن العسكرية، بات من الواضح أن الخيارات أمامهما أصبحت محدودة. في هذا السياق، لا مفر من إعادة التفكير في السياسات العسكرية في المنطقة، سواء تجاه اليمن أو تجاه غزة، إذ لا يمكن الاستمرار في فرض الحصار والعدوان من دون دفع ثمن باهظ.

مزارع شبعا.. اقرأوا القرار ١٧٠١

ناصر قنديل

– من دون الانتقاص من إيجابيات زيارة النائب السابق وليد جنبلاط إلى سورية، ودورها في فتح قنوات الاتصال بين الدولة اللبنانية والحكم الجديد في سورية تفرضه الجغرافيا والمصالح المشتركة، ويفرضه الحرص على قطع الطريق على أي إشكاليّات أمنية تؤذي البلدين معاً، شكلت التصريحات الصادرة خلال الزيارة حول مزارع شبعا اللبنانية المحتلة موضوعاً طغى على الزيارة نفسها في إثارة النقاش.

– لسنا هنا لنقاش ما أراده جنبلاط وخلفيات تصريحاته، فهو أقدر على شرح أسبابه ورؤيته، وما

يعنينا هو توضيح ما يتصل بقضية مزارع شبعا سواء لجهة هويتها، أو لجهة مرجعيتها القانونية في القرارات الأممية ذات الصلة بالأراضي المحتلة بعد الحديث عن القرار ٢٤٢ كمرجع بديل للقرار ٤٢٥، وصولاً إلى اعتبار أمرها مؤجّلاً في أحسن الأحوال، خاصة مع خطورة أن يؤدي التأجيل وربطها بهوية سورية لا لبنانية، ربطاً بالجولان المحتل مرتين، مرة بالقرار ٢٤٢ المنسي أصلاً والمفروض إسرائيلياً بالمطلق، ومرة بالقول إنّها سورية في ظل إعلان الحكم الجديد في سورية عن عدم القدرة على فتح ملفات النزاع مع الاحتلال، سواء ما يتصل بالتوغل الجديد أو ما يتصل بالجولان المحتل خصوصاً، بحيث تصبح الهوية السورية للمزارع مجرد محطة لإلحاقها بقرار الضم الإسرائيليّ للجولان.

– من زاوية المرجعية القانونية للمزارع نحتاج قبل الإدلاء بأي موقف، وهذا يشمل المسؤولين الحكوميين والسياسيين، إعادة قراءة متمعنة وهادئة للقرار ١٧٠١، خصوصاً أن كل المشتغلين في المعاهدات الدبلوماسية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والقانون الدولي، يعلمون أن كل نص يعالج مسألة في قرار أمميّ سبق وتمّ تناولها في قرارات سابقة، فإن النص الأخير يكون هو النص الحاكم، إذا تمّ ذكرها بالاسم في المرتين السابقة واللاحقة، أما إذا كان الذكر بالاسم قد تم في القرار السابق وبقي الاستنتاج لصلتها بالقرار اللاحق مجرد استنتاج فإن النص السابق يكون حاكماً، أما إذا كان العكس أي أن التسمية لم ترد إلا في القرار اللاحق، فإن هذا النص يصبح بمقام حكم مبرم لا جدال فيه، لكون النص الأخير من جهة، ولتضمنه التسمية الصريحة من جهة موازية.

– في حالة مزارع شبعا، لم يعُد النقاش بالحجج الإسرائيلية المتداولة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، سواء الحديث عن توثيق لبنانية المزارع وانتظار موقف سورية والمطالبة بترسيم الحدود اللبنانية السورية، أو الحديث عن مرجعية القرار الأممي ٤٢٥ الذي يتسم بالإطلاق بدعوته للانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة حتى الحدود الدولية، وليس الأراضي التي تمّ احتلالها عام صدور القرار بعد حرب ١٩٧٨ فقط، أو القرار ٢٤٢ الذي يقول الإسرائيليون إنه مرجعية وضع المزارع، وهم بذلك لا يدّعون أنّها أرض فلسطينية خضعت لهم في العام ١٩٤٨، بل يقرّون بأنها أرض تمّ احتلالها مع احتلال الجولان السوري عام ١٩٦٧. وهذا مخالف لواقع أن المزارع تعرّضت للتوسع الإسرائيلي التدريجي بين الأعوام ١٩٦٨ و١٩٨٩، حيث تمّ احتلال آخر مزرعة وهي مزرعة بسطرة عام ١٩٨٩.

– عندما ذكرت مزارع شبعا بالاسم في القرار ١٧٠١ وهي لم تذكر بالاسم لا في القرار ٤٢٥ ولا في القرار ٢٤٢ فإن مرجعيتها القانونية تصبح نص القرار ١٧٠١، وينتهي النقاش حكماً في تحديد مرجعيتها القانونية، وعندما يصفها القرار ١٧٠١ بالمناطق المتنازع عليها، لا يعود هناك مبرّر لنقاش حول لبنانية المزارع وما إذا كانت سورية رغم نصّ القرار على الدعوة إلى ترسيم الحدود تمهيداً للمطالبة بتقديم مقترح خاص من الأمين العام للأمم المتحدة لفض النزاع حولها، لأنه لم يرد في توصيف القرار ١٧٠١ أنّها موضوع نزاع لبناني سوري يحتاج إلى الحسم عبر ترسيم الحدود، بل هي مناطق متنازع عليها بين لبنان و"إسرائيل"، ليس لجهة الملكية كحال مناطق أخرى متنازع عليها على الحدود، بل لجهة أحقية السيادة الأمنية عليها، وهنا يقرر القرار ١٧٠١ بالنص الواضح، تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالقيام بمساع بين الطرفين المعنيين، لبنان و"إسرائيل"، والأطراف الدولية الرئيسية المعنية بالقرار، ليقوم الأمين العام بتقديم مقترح لحل النزاع خلال ثلاثين يوماً، والأمين العام يستطيع أن يقدم مقترحاً بأولوية ترسيم الحدود بين لبنان وسورية، كما يتحدث بعض اللبنانيين، لكنه يستطيع أيضاً الاطلاع على وثائق الدولتين اللبنانية والسورية وسماع الرأي الإسرائيلي وبناء مقترح مختلف. وإذا علمنا بالفعل أن الأمين العام السابق بان كي مون قد فعل ذلك عام ٢٠٠٧ وأنه حسم الجدل وقدّم بناء على كل مشاوراته مقترحاً يقضي بوضع المزارع عهدة وأمانة تحت سيادة اليونيفيل الى حين تطبيق القرار ٢٤٢، حيث يتقرر ضمها الى السيادة اللبنانية أو السيادة السورية، ولكن بالتأكيد ليس للسيطرة الإسرائيلية.

– لم يعُد للسياسيين اللبنانيين ولا للمسؤولين الحكوميين اللبنانيين حق الإدلاء بأي اجتهاد يطال مصير مزارع شبعا بعد القرار ١٧٠١ ومقترح الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يدعو لإتاحة حرية التنقل منها وإليها لأصحاب الملكيات اللبنانيين، تحت سيادة أممية بعد الانسحاب الإسرائيلي منها. وطالما أن لبنان الرسمي والسياسي يؤكد على الالتزام بكل القرارات الدولية وخصوصاً القرار ١٧٠١، فإن التمسك بفرض الالتزام الإسرائيلي بمقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة باعتباره تطبيقاً للقرار ١٧٠١ هو الخطاب اللبناني الوحيد.

آفي أشكنازي.. نحن نغرق في مستنقع غزة

رأى المحلّل العسكري، في صحيفة «معاريف»، آفي أشكنازي أن المستوى السياسي في كيان العدو لا يعتقد بوصوله الى الحسم العسكري ضدّ حركة حماس، على الرغم من مرور ٤٤٥ يومًا من الحرب على قطاع غزة، إذ قال: «بالأمس، كان علينا دفع الثمن الأغلى الذي يمكننا دفعه: ثلاثة مقاتلين من لواء كفير قُتلوا نتيجة تفجير عبوة ناسفة".

وأضاف: «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يصرّ، في مفاوضات إطلاق سراح الأسرى، على عقد صفقة على مراحل، من دون أن تعلن «إسرائيل» عن وقف الحرب. في الحقيقة؛ إنني لا أستطيع إيجاد منطق عسكري في إصرار نتنياهو. لقد حان الوقت لإجراء حوار عام حقيقي عن جدوى هذا القرار. ويجب مناقشة القضية، بشكل جاد وموضوعي، وليس التمسّك برأي مُسبق بناءً على انتماء سياسي. إذ إنّ هذه ليست قضية سياسية كلاسيكية؛ هي مسألة عسكرية بحتة، والتي- مع الأسف- ندفع ثمنها غاليًا من أرواح الجنود، وعلى ما يبدو حياة الأسرى أيضًا".

بحسب أشكنازي، الجيش «الإسرائيلي» ناور في كل قطاع غزة تقريبًا، وقد وجّه ضربة حقيقية لكل الجهاز القيادي لحماس وبُناها التحتية المركزية في القطاع. كما أُدُمّرت مناطق عازلة في رفح، وعلى طول محور «فيلادلفيا»، وأيضًا بالقرب من السياج الحدودي مع غزة. وبالطبع، أنشئت منطقة الممرّ الذي يصل عرضه إلى نحو ٨ كلم.

وتابع: «اليوم، يمكن للجيش «الإسرائيلي» أن يسمح لنفسه بالرجوع إلى الوراء وإعادة تنظيم نفسه على طول الحدود.. يجب على «إسرائيل» الإفادة من إمكاناتها العسكرية؛ مثل سلاح الجو والصواريخ الدقيقة والطائرات من دون طيار والمحلّقات. كما يجب الإفادة من البنية التحتية التي أنشأها في المناطق العازلة في محور فيلادلفيا والممرّ والغلاف".

هذا؛ ووفقًا لأشكنازي، حاليًا، الوضع على الأرض هو الأكثر صعوبة بالنسبة إلى الجيش. أولًا، إنه يستخدم ثلاث فرق عسكرية على الأرض، أي الكثير من القوة البشرية والوسائل التي يحتاجها الجيش «الإسرائيلي» في ساحات أخرى من حرمون السوري في الشمال وصولًا إلى «إيلات» في الجنوب. والجيش «الإسرائيلي»، يُكمل أشكنازي، يعمل في معظم المناطق في غزة. عمليات يومية في مناطق مختلفة من القطاع بهدف خلق احتكاك مبادر إليه، ومنع المقاتلين الفلسطينيين الذين انتقلوا إلى أسلوب حرب العصابات من الوصول إلى دفاعات الجيش في القطاع، لكن هذا «وضع صعب على قواتنا".

يختم أشكنازي: «سبق أن كنّا في فيلم جمود فكري قبل أكثر من ٢٠ عامًا. كان هذا عندما غرق الجيش «الإسرائيلي» في المُستنقع اللبناني لمدة ١٨ عامًا. الآن نحن في غزة منذ ٤٤٥ يومًا، وبدأنا نشعر بأننا نغرق في مستنقع غزة والجمود الفكري حيال المستقبل».

العهد